

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦١٨

الثلاثاء، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرومديث
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد بيرتو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكواوا

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2016/92)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1603164 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2016/92)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/92، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على تقرير الأمين العام الأول عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2016/92). ويقدم التقرير

عملاً بالقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الذي اتخذته المجلس بالإجماع في إحدى جلسات كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7587) التي ضمت وزراء المالية من جميع أنحاء العالم - وكان هذا تعبيراً عن التصميم القوي من الدول الأعضاء في التصدي للتهديد الذي يمثلته تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على المجتمع الدولي وعلى مبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة.

تطلب الفقرة ٩٧ من القرار إلى الأمين العام تقديم تقرير أولي يعده على صعيد استراتيجي ويبيّن فيه خطورة التهديد المشار إليه، بما يشمل

”انضمام المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات والكيانات المرتبطة به، ومصادر تمويل هذه الجماعات... وتخطيطها وتسييرها للهجمات“.

ويبين التقرير أيضاً مجموعة من جهود الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في مجال مكافحة هذا التهديد، ويتضمن توصيات للدول الأعضاء الآن حول الكيفية التي يمكن بها التخفيف من حدته، فضلاً عن السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم هذه الأهداف. وكما طلب المجلس، فإن هذا التقرير أعدّ بحيث

”تُسهم في إعداداته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، مع التعاون الوثيق مع فريق الرصد والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة“،

بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكتب المبعوث الخاص لسورية.

ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق بصورة مستقلة من البيانات والصور المقدمة من الدول الأعضاء بشأن الطرق المحتملة للتجارة غير المشروع بالنفط والمنتجات النفطية على يد تنظيم

ويحلل التقرير أيضاً الموارد المالية للتنظيم، مع تسليط الضوء على قدرته على تعبئة موارد هائلة بسرعة وفعالية. وتشمل مصادر التمويل الرئيسية استغلال النفط والموارد الطبيعية الأخرى، وما يسمى بالضرائب، والمصادرة، ونهب المواقع الأثرية، والتبرعات الخارجية، ومبالغ الفدى المدفوعة وأساليب التمويل الأخرى، مثل استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لجمع الأموال.

ويتواصل اجتذاب داعش للمجندين المحتملين بلا هوادة، لا سيما بين الشباب في الدول المتقدمة النمو والدول النامية على حد سواء. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٠.٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، المنحدرين من أكثر من ١٠٠ من الدول الأعضاء والمدفوعين بعدد من الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية - السياسية، بالإضافة إلى الظروف الفردية، منخرطون بنشاط في تنظيم داعش والجماعات المرتبطة به. وتستخدم هذه المجموعات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بوصفها أداة للترويج والتجنيد. تؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في الأعمال التحضيرية لسفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب للانضمام إلى التنظيم والجماعات التابعة له، وفي التدريب على الممارسات الفعالة وتبادلها والتخطيط للهجمات.

إن المتعاطفين مع تنظيم داعش، سواء كانوا يعملون بمفردهم أو في خلايا صغيرة، قد وسعوا النطاق الجغرافي للهجمات وتعقيدها في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، سواء من حيث التخطيط أو التيسير، كما أظهرت الهجمات التي وقعت في بيروت وباريس وجاكرتا. إن اجتماع ظاهرة الخلايا الصغيرة التي تنشأ داخلياً بظاهرة سفر الإرهابيين من سورية والعراق وإليهما، فضلاً عن استخدام التكنولوجيات المتطورة للتخطيط للهجمات، وتقنيات التدريب واللوجستيات الجديدة، والمهاجمين الانتحاريين وقوائم المقاتلين الإرهابيين

داعش. وعلاوة على ذلك، فإن الاختلافات في المواد المقدمة تشير إلى الصعوبة في تحديد الطرق وشبكات التوزيع، نظراً إلى التنوع والمرونة التي يعتمدها داعش. وبالتالي يؤكد التقرير على ضرورة التنسيق والتعاون الوثيقين فيما بين الدول الأعضاء، على نحو ما يتبين من اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

ويقدم التقرير تقييماً للتهديد على الصعيد الاستراتيجي. ويسلط الضوء على حقيقة أن ظهور هذا التنظيم قد تيسر نتيجة النزاعات التي طال أمدتها وعدم الاستقرار في العراق وسورية، فضلاً عن ضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرة الدول على ممارسة سيطرة فعالة على الأرض والحدود. وهذا التنظيم، الذي استفاد من تدفق الموارد المالية وعلاقاته مرتكبي الجرائم المنظمة العابرة للحدود، يوسع عملياته إلى مناطق أخرى. وربما تكون استراتيجية التوسع العالمي لتنظيم داعش رد فعل على الخسائر الإقليمية الأخيرة الناجمة عن الجهود العسكرية الدولية. وفي هذا السياق، إن التوسع الأخير لعمليات تنظيم داعش في جميع أنحاء غرب أفريقيا وشمالها والشرق الأوسط، وجنوب آسيا وجنوب شرقها؛ وتزايد عدد الجماعات الإرهابية التي تعلن الولاء لقضيته؛ والتدفق الكبير للمقاتلين الإرهابيين الأجانب من جميع أنحاء العالم هو مبعث للقلق الشديد.

يواصل تنظيم داعش ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان ضد السكان الرازحين تحت سيطرته، بما في ذلك عمليات الإعدام الجماعي، وانتشار التعذيب، وبتر الأطراف، والهجمات العرقية والطائفية، والعنف الجنسي، والاسترقاق وتجنيد الأطفال وإساءة معاملتهم. لقد قال الأمين العام سابقاً إن بعض جرائم تنظيم داعش، إن ثبتت، تشكل جرائم ضد الإنسانية. وقد أسفر هذا الوضع عن أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وفي سورية وحدها، أجبر نحو ١٢ مليون شخص على الفرار من ديارهم، ويحتاج أكثر من ١٣,٥ مليوناً إلى المساعدة الإنسانية. ويشكل تدمير ونهب المواقع الثقافية بصورة منهجية وعلى نطاق واسع أيضاً جزءاً من استراتيجية تنظيم داعش.

المالية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعزيز تعاونها مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للتصدي للخطر. وينبغي أن تدعم الأمم المتحدة هذه الجهود بطريقة أكثر شمولاً، ولا سيما في عملياتها الميدانية، بما في ذلك عن طريق تعزيز بحثها عن العلاقة بين داعش والجريمة المنظمة عبر الوطنية وزيادة المساعدة التقنية لبناء قدرات الدول الأعضاء.

وبغية التصدي للتحديد والتصدي للتطرف العنيف والتشدد، ينبغي للحكومات أن تنظر في وضع خطط عمل وطنية لمنع التطرف العنيف، وتركيز الجهود الوقائية على التعليم والشباب، وتعزيز الاستراتيجيات والأطر القانونية للتصدي لإساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تدعم الأمم المتحدة هذه الجهود، بما في ذلك من خلال التدابير المقترحة في خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، التي هي قيد النظر حالياً، وتطوير الأدوات الجديدة التي من شأنها تيسير التعاون بين المحققين والمدعين العامين المشاركين في قضايا الإرهاب.

وينبغي أن تحرّم الدول الأعضاء سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وفقاً للقرارات ذات الصلة وأن تتخذ التدابير لتعزيز نظم إدارتها للحدود، بما في ذلك عن طريق استخدام قواعد بيانات الإنترنت، وتقييم طرق السفر والاتجاهات للمقاتلين الإرهابيين الأجانب على أساس مستمر، وتحسين تبادل المعلومات بين الدول.

ينبغي أن تكثف الأمم المتحدة المساعدة في مجال بناء القدرات في هذا السياق.

ومن التدابير الوقائية إلى تدابير الأمن والعدالة الجنائية، ينبغي أن تعزز الدول الأعضاء أدواتها الرامية إلى تعطيل قدرة تنظيم داعش على التخطيط للهجمات وتيسيرها، بما في ذلك عن طريق استخدام أساليب التحري الخاصة والتنسيق الفعال بين الوكالات. ويوصى أيضاً بتطبيق نهج يعالج كل حالة على حدة للعائدين من داعش وضمان دعم الأمم المتحدة في حماية التراث الثقافي.

الأجانب ذوي المهارات المتخصصة، كل ذلك يمثل تحديات جديدة ومعقدة.

وفي الجزء الثاني منه، يؤكد التقرير أنه على الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن التصدي لخطر داعش تقع على عاتق الدول الأعضاء، إلا أن للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية دوراً حاسماً تضطلع به في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، وقد اتخذت بالفعل عدداً من التدابير في هذا الصدد. وهي تشمل تقييمات للتهديد وقدرات الدول التي أجراها فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب؛ ووضع كل من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لخطة تنفيذ لبناء قدرات الأمم المتحدة ترمي إلى مكافحة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ ووضع البرامج والمشاريع لبناء القدرات مثل تلك التي ينفذها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، من بين جهات أخرى.

وفي الجزء الثالث من التقرير، يقدم الأمين العام عدداً من الاستجابات الاستراتيجية للدول الأعضاء والأمم المتحدة للتصدي لخطر داعش. وهي تشمل معالجة الأسباب السياسية والاجتماعية - الاقتصادية للتراعات ذات الصلة، ولا سيما في سورية، وتعزيز الإطار القانوني والعملي اللازم لتضييق الخناق على تمويل تنظيم داعش.

وفي سياق التصدي لتمويل الإرهاب، ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل سرعة تبادل المعلومات والاستخبارات

وسيقدم الأمين العام معلومات مستكملة لهذا التقرير إلى المجلس في غضون أربعة أشهر، وفقاً لما نص عليه القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

وفي الختام، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة داعش من خلال التدابير العسكرية والمالية وتدابير إنفاذ القوانين، والخسائر الفادحة التي مُنيت بها داعش، لا يزال هذا التنظيم يشكل أحد التحديات الكبيرة في عصرنا هذا على السلام والأمن الدوليين. وفي مواجهة هذا التهديد المشترك، أود أن أردد دعوة الأمين العام إلى الوحدة وإلى العمل، بما في ذلك في إيجاد حلول سياسية للتراعين في سورية وليبيا. وأود أنؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء.